السفير

السبت 11-06-2011 العدد 11909

«قرارات الخصخصة صادرة عن سلطة غير صالحة»

نحاس يطالب الحكومة الجديدة بإقالة يوسف قبل التجديد لسلامة

أكد وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال د. شربل نحاس، رداً على سؤال عما اذا كان القرار الثاني للحكومة الجديدة بعد قرار التجديد لحاكم مصرف لبنان، سيكون قرار إقالة المدير العام لهيئة أوجيرو عبد المنعم يوسف، «أن اقالة هذا الشخص يجب ان تتم قبل التجديد للحاكم الذي تنتهي ولايته في نهاية تموز، بينما إقالة هذا الشخص لا تحتمل أي تأخير». وأشار الى ان يوسف اقدم أمس الأول على إعطاء تعليماته بقطع الـ DSL عن المواطنين عبر الامتناع عن قبول الطلبات المقدمة الى وزارة الاتصالات واخطار شركات الانترنت الخاصة بوقف استقبال طلبات المواطنين، وهو الذي يعطّل منذ ٦ اشهر السعات الدولية المتوافرة على كابلي قدموس وايميوي التي تناهز الـ ٢١٠ جيغابيت في مقابل ٢.٥ جيغابيت مستخدمة حالياً».

وكان نحاس عقد في مكتبه في الوزارة أمس، مؤتمراً صحافياً تناول فيه تثبيت القضاء انتظام عمل قطاع الاتصالات والمؤسسات الرسمية المعنية به. وأعلن «ازاحة رؤية تنظيمية كانت سارية بحكم الأمر الواقع، من خلال اغتصاب النصوص، وتم خلال الايام القليلة الفائتة صدها وجلاؤها. ومن كانوا اصحاب فرض الامر الواقع هذا واغتصاب النصوص، استشعروا – متأخرين – قبل فترة إننا سنزيل هذا الواقع، فبذلوا ما في وسعهم حتى يعرقلوا العملية التصحيحية». ولفت الى أن «هذا القطاع تمّ تحويله الى اداة لشفط الاموال من اللبنانيين، مرة برفع الاسعار اصطناعياً واعتباطياً، ومرة ثانية بتحصين بعض الاحتكارات التي اسهمت في الاتجاه نفسه، ومرة ثالثة من خلال سلب اموال البلديات خلال ١٧ عاماً. وجرى تحويل هذا القطاع الى عنزة تفتك بأي نبتة خضراء، كما ان هناك عدداً من الذئاب والتماسيح الذين لم يتوقفوا لحظة عن الترصد لهذه العنزة في انتظار فرصة الانقضاض عليها، وهذا ما سمته هذه الجماعات خصخصة».

وتابع «حاولوا اولاً من خلال الـ BOT (Build-Operate-Transfer) والذي تبين ان لا BUILD لانهم لم يستثمروا من اموالهم لبناء شبكة الخلوي بل جرى «تشليح» اللبنانيين لبناء هذا الاستثمار، وان لا Transfer لانه لم يكن هناك بديل لـ .Transfer واتى انصار القطاع الخاص ليقوموا بتأميم عقدي الـ BOT ودفعوا بضعة مئات ملايين من الدولارات، لم يكن هناك داع لدفعها».

أضاف نحاس «من بداية الطريق قلنا لهم «مش ماشي الحال. فقطاع الاتصالات ليس طريقة لفرض الضرائب والريوع، ولا هو لقمة سائغة لخصخصة خصوصية جدا لبعض الاصدقاء الخلّص الذين يجير لهم حق اقتطاع الضرائب والريوع، ولا هو مباح لمن سوّلت له نفسه خلال اعوام ان يفرض امراً واقعاً داخلياً حيث سمى النائب فتفت اوجيرو مرتين في مجلس النواب شركة اوجيه تلكوم، قاصداً هيئة اوجيرو المولجة تشغيل منشآت راديو اوريان سابقاً المنتقلة الى الدولة اللبنانية».

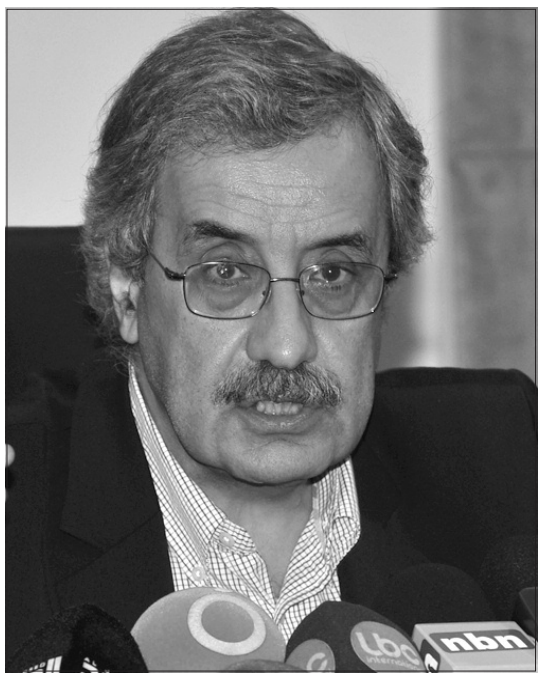

نحاس (علي علوش)

حكم «شورى الدولة»

وعن الحكم الصادر عن مجلس شورى الدولة حول القانون ٤٣١ قال نحاس «قبل بضعة ايام صدر عن مجلس الشورى حكم ينص صراحة على ان قانون الاتصالات رقم ٤٣١ الصادر في العام ٢٠٠٢ هو معلق النفاذ. معلق على ماذا؟ معلق على ان تضع وزارة الاتصالات القواعد العامة لتنظيم خدمات الاتصالات. وتالياً إن كل القرارات المطعون بها التي اتخذتها الهيئة المنظمة للاتصالات التي اسهمت في العام ٢٠٠٨ بعملية ما سمي زيفاً وبهتاناً الخصخصة، والتي اسهمت في تكريس بعض الاحتكارات الجزئية وإنشاء بعض الاحتكارات الأخرى، هي وفق حكم مجلس الشورى قرارات «تكون صادرة عن سلطة غير صالحة لأن صلاحية الهيئة عُلّقت بموجب المادة ٥١ من القانون (٤٣١) الى حين استكمال تنفيذ أحكامه». وتالياً لم تنتقل الى هذه الهيئة أي صلاحية. وعليه ان القانون ٤٣١ الذي ينيط بوزارة الاتصالات وضع القواعد العامة لتنظيم القطاع عاد اليوم الى طريق التطبيق الطبيعية.

وعن القواعد التي اعتمدتها وزارة الاتصالات لتنظيم هذا القطاع، أوضح نحاس «قطاع الاتصالات قطاع اقتصادي، ركنه الاساسي رفع نوعية الخدمة وتوسيع مروحة الخدمات، وتالياً القيام بالاستثمارات اللازمة لذلك. ومن دون الدخول في تفاصيل، ما قمنا به هو التالي: شبكة الألياف الضوئية وهي قيد التنفيذ وتغطي كامل الاراضي اللبنانية، السعات الدولية التي جرت زيادتها ٢٠٠ مرة، وشبكات الخلوي التي هي راهناً قيد التجهيز بعدما أجريت التجارب بنجاح لتقدم خدمات الجيل الثالث بدءاً من شهر ايلول المقبل».

وشدّد على أن «ما يعرف بتحرير القطاع نحن ننفذه في الواقع، من خلال وضع حد لمختلف أشكال الاستئثار الشرعي وغير الشرعي والـ«نص – نص» الذي هو الأدهى».

قرصنة

وشاءت الظروف، وفق نحاس، «ان يتمّ صدّ إحدى ابشع محاولات القرصنة خلال الأسبوع الفائت التي قامت بها وزيرة المال من خلال ارسالها كتاباً فارغاً من أي مضمون الى مصرف لبنان لوقف عمليات الدفع التي تقوم بها وزارة الاتصالات، بداية لموظفيها فللعاملين في هيئة اوجيرو، ومن ثم لكل الموردين والمتعهدين، فقد صدر رأي من ديوان المحاسبة أكد أمراً واضحاً نص على ان الوزارات التي لديها موازنة ملحقة أي وزارة الاتصالات يصبح لها حسابات جارية مستقلة لدى مصرف لبنان. واليوم (أمس) صباحاً دفعت الاموال. وكل الفواتير المتراكمة لدى هيئة اوجيرو للموردين بما فيها فواتير من العام ٢٠٠٣، والتي ارسلت الى الوزارة، تم دفعها صباح اليوم (أمس)».

الموظفون

ولفت نحاس الى تعرّض بعد موظفي اوجيرو الذين عزموا على زيارته للتهديد «اذ كانوا بعد ظهر امس (أمس الأول) (وبعد انتهاء الدوام) في صدد زيارة مطلبية الى مكتب الوزير، فأرسل لهم رئيس هيئة اوجيرو تهديداً مباشراً، لذا هم اعتذروا عن عدم الحضور، وانا اشكر لهم هذا الاعتذار، لانه ليس المطلوب ان يواجهوا هم، بل على القضاء مواجهة ناس كهؤلاء. ومن المفترض ان يكون هذا الشخص (في اشارة الى عبد المنعم يوسف) قد تبلغ صباح اليوم (أمس) عدداً من مذكرات التبليغ لمحاكمات جنائية».

وفي ما يخص قضية مبنى وزارة الاتصالات حيث الهبة التي قبلت لمصلحة وزارة الاتصالات، قال نحاس إن «وزارة الاتصالات شكلت لجنة للتحقق من الوضعية الفعلية لهذه التجهيزات وللوظائف التي كانت تقوم بها والتي يفترض ان تقوم بها وفقا لمذكرة واضحة ولأوامر شغل صادرة وفق الاصول».

ورداً على سؤال حول ما صرحت به وزيرة المال من ان قرار ديوان المحاسبة غير ملزم، وانها ليست معنية به، قال نحاس إن «رئيس الحكومة سعد الدين الحريري قبل أن ينتقل الى السعودية، وفي سياق تكليفنا وزيرة المال وانا، بمناقشة احد المواضيع للاتفاق عليه، وعندما هممنا لعرض الموضوع في إحدى جلسات مجلس الوزراء وتقديم شرح عما اتفقنا عليه، قال لي دولة الرئيس: «شو بدك فيها، احكي معي». اكتفي باقتباس هذه العبارة».

وأوضح ان القاضي صقر صقر تقع عليه مسؤولية متابعة الشكوى التي قدّمت في حق اللواء اشرف ريفي في خصوص ملف مبنى وزارة الاتصالات.

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"